

%ملياراً تجارة الإمارات مع الهند في 2021 بنمو 66 170



راشد عبد الكريم البلوشي: نعزز مكانتنا وجهة إقليمية وعالمية للأعمال والاستثمارات *

* علي حسين مكي: التجارة الإلكترونية وفرت 3 آلاف وظيفة في أبوظبي 2021

أبو ظبي: «الخليج»

نظمت دائرة التنمية الاقتصادية - أبوظبي، بالتعاون مع وزارة الاقتصاد، ورشة عمل لمؤسسات القطاع الخاص حول اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين دولة الإمارات والهند، التي تستهدف تمكين التعاون الاقتصادي بين البلدين، وتوسيع إمكانات الوصول المتبادل إلى الأسواق والفرص الاستثمارية.

تمهد الاتفاقية، التي وقعت مطلع العام الجاري، لزيادة التعاون ورفع قيمة التبادل التجاري غير النفطي بين البلدين إلى أكثر من 100 مليار دولار خلال خمس سنوات. وجاء توقيع الاتفاقية مع الهند ضمن توجه دولة الإمارات لإبرام اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة مع أهم الشركاء التجاريين؛ حيث أعلنت وزارة الاقتصاد عن سعيها لعقد 8 اتفاقيات شراكة شاملة مع 8 أسواق استراتيجية ورفع حجم التبادل التجاري معها بمقدار 40 مليار درهم سنوياً. وتشمل اتفاقية الشراكة الاقتصادية 11 من قطاعات الخدمات، وأكثر من 100 قطاع فرعي، وتستهدف تحفيز التدفقات

التجارية بين البلدين عبر الإعفاءات الجمركية لأكثر من 80% من السلع والبضائع.

وفقاً لإحصاءات عام 2021، ارتفع التبادل التجاري غير النفطي بين البلدين بنسبة 66% إلى 170 مليار درهم. وتمثل الهند 9% من إجمالي التجارة الخارجية للدولة؛ حيث شكلت الصادرات غير النفطية إلى الهند 13% من إجمالي هذه الصادرات لتأتي في المرتبة الأولى ضمن الوجهات التصديرية، والمرتبة الثالثة ضمن وجهات إعادة التصدير بنسبة 8.1% من إجمالي تجارة إعادة التصدير لدولة الإمارات. وتأتي الهند في المرتبة الثانية في الدول التي تستورد منها الإمارات بنسبة 7.4% من إجمالي الواردات.

شريك تجاري مهم

شهد الورشة راشد عبد الكريم البلوشي، وكيل دائرة التنمية الاقتصادية - أبوظبي، وسامح القبيسي، المدير العام للشؤون الاقتصادية بدائرة التنمية الاقتصادية - أبوظبي، وعبد الله الشامسي، الوكيل المساعد لقطاع التنمية الاقتصادية بوزارة الاقتصاد، إلى جانب عدد من المسؤولين في الوزارة و«اقتصادية أبوظبي» وعدد من ممثلي شركات القطاع الخاص العاملة في إمارة أبوظبي.

وقال البلوشي: إن «الهند تعد من أبرز الشركاء التجاريين لأبوظبي ودولة الإمارات، ومن أهم الأسواق التي تتميز بفرص نمو واسعة في عدد من القطاعات. وتتيح اتفاقية الشراكة الاقتصادية تعزيز التبادل التجاري، وفتح أسواق جديدة لمؤسسات القطاع الخاص العاملة في أبوظبي».

وأضاف: «تواصل أبوظبي تعزيز مكانتها كوجهة إقليمية وعالمية للتجارة والأعمال والاستثمارات، وقامت بإطلاق عدد من المبادرات لتسهيل التجارة وتوفير الدعم اللوجستي اللازم، وتسهيل مزاولة الأعمال التي شملت خفض التكاليف، والمتطلبات، وتبسيط الإجراءات، وتمكين التكامل السلس للخدمات الحكومية». داعياً مؤسسات القطاع الخاص للاستفادة من الفرص الواسعة التي تتيحها اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة مع الهند. وناقشت ورشة العمل، بمشاركة عدد من الخبراء والعاملين في مجال التجارة الخارجية، عدداً من الجوانب المستهدفة من الاتفاقية بما فيها السلع والبضائع والخدمات وقواعد المنشأ والتدابير الوقائية.

نقلة نوعية

من جانبه، قال د. علي حسين مكي، المدير التنفيذي لقطاع الدعم اللوجستي وتسهيل التجارة بدائرة التنمية الاقتصادية: «تشكل اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة مع الهند نقلة نوعية في تعزيز التبادل التجاري بين البلدين، وتتميز أبوظبي ببنية تحتية ومنصات تتيح لها تلبية النمو المتوقع للتبادل التجاري، موضحاً أن حلول تسهيل التجارة التي قامت أبوظبي بإطلاقها في الفترة الأخيرة، بما فيها منصة التجارة والخدمات اللوجستية المتقدمة «أطلب»، أسهمت في تحسين الإجراءات وخفض التكاليف وتعزيز حركة التبادل التجاري».

وأشار مكي إلى «نجاح حلول تسهيل التجارة الاستراتيجية التي قامت «اقتصادية أبوظبي» بتطبيقها في تطوير سياسة جديدة للتجارة الإلكترونية وجذب المزيد من الشركات؛ حيث بلغ حجم الاستثمارات الملتزم بها 3.7 مليار درهم، وتوفير 3000 وظيفة جديدة خلال العام الماضي». ودعا مؤسسات القطاع الخاص للاستفادة من خدمات «بوابة أبوظبي للتصدير»، المنصة المعلوماتية التي توفر خيارات تسويقية للمنتجات المحلية؛ حيث تشمل أكثر من 100 منتج بمواصفات عالمية، وتغطي أكثر من 60 سوقاً مستهدفاً على مستوى العالم، ما يعزز من قدرة المنتجات المحلية على «التنافس دولياً».